

المشج علي ان نفي العرف العام في الخطابات ممنوع ومن ضاير ما ذكر
 ايض من لزوم استثناء الشئ من نفسه زاد غيره او الكذب ان اريد
 بالمستثنى منه مطلق المعبود المنفرد بالرحمة الوفاة وهو صفة
 فعل حادثة عند الاشعري قد يبره ترجيح المنكوبين عند الماتريدية
 على ما ياتي بيانه انشاء الله تعالى بحل بل النعم اي لزيادة حرمة
 وقيل الرجم اليه لانه على حقيقة فصل وقيل بيانه على صلواته
 حمد منقيد وهو افضل عندما كثر لكونه من ادب الدين وتكبر
 الاحياء والمطلق كما لظهوره وحل كون العبادة لاجل النعم
 مفضولة اذا كانت لعم منتظرة بعد لانها لا يبيع تكسر الصناد
 فيبينه وبين صلواته الثابتة للينا من الحرف وقد سبق تعريفه
 اي عطيان ثم قال والده في شرحه بالقبلي المصدر يري او
 الشئ العطي والاول اولى لان الحمد على الصفات اولى منه
 على متعلقها وكتب بطرته تليد تلو منته العلامة التفرل ورجب
 في وجه الاولوية ما مضى لان تلك اي المتعلقان وتلا شئ
 وتضمين والصفة داغدة وقد يقال صفة الفعل حادثة الا ان
 يراعي منه صفة الماتريدية وايضا كان حمد من غير هـ
 واسطة بخلاف الحمد على المتعلق التي باختصار وقد يعاين
 بان الحمد على المتعلق كما انه حمد ان او على شئ من ضرورية اعلمهم
 بملاحظة الفعل فيه بخلاف العكس وايضا ما وجهه يرجع
 لغام القنا بالفعل عن المفعول والثاني صحوح وجوع للذات
 من حيث تاثيرها فيها وهو افضل انما تدم الاثار من
 حيث يجازية انها قال العارف ابن عطاء الله في اخر الحكم الهى
 امرضا الرجوع الى الازان فارجع اليها بكسوة الانوار و
 هذه اية الاستصحاب حتى ارجع اليك منها كما دخلت اليك من
 السر عن النظر اليها ومن فروع المهمة عن الاعتماد عليها انك

علي

على كل شئ قد بر اثنا حاضيا في حال عبادة الحكم على الخالي
 الا فتتاح الاضاني ما يكون بالنسبة اليه المفضل والحقيقة ما تكون
 بالنسبة لغيره ما عداه على قياس معنى القم الحقيقي والاشيا في
 فلا يرد ما يقبل قبل ان يكون الا ابتداء بالنسبة الحقيقية الخالف
 للمواقع اذا التقيد الحقيقي انما يكون باول اجزاء البسطة ووجه
 دفعه ان الابداء بها بالكمي المذكور لاني في ان يكون بعض
 اجزائها موصوفا ما تقدم على بعض كما ان انصاف القران
 يكون في اعلى مراتب البلاغة بالنسبة لما سواه لانها في
 ان يكون بعض سيورع اليه من بعض انتهى بتصرف فما
 الجمع في الثاني اي ايضا للجمع كما ابتداء على القم المحمد او ماله خطه
 احدها مقدمة الشئ والثاني او اجزائه او ان البسطة لا تستعانة
 ولا تستعانة بشئ لاني في الاستعانة باخر واغرضه حسن
 جلي مانه لا ينع فيما نحن فيه اذا ابتداء مستعينا بالبسطة
 ياتي في الابداء مستعينا بالحد لانه الاستعانة بالشيء ابتداء
 تكون اذا تلفظ به ابتداء ثم لو اريد الاستعانة بربط القلب
 لم يقف على النطق ومنه تكون جملة المستعملة خبرية ولو هـ
 باعتبار تجزها واحتياجها لاد كل من قاسم وبسطة يحتاج في
 خوانتي الصغرى ولما جمع بعض بان الابداء باجدها خطه
 وباللذان نظما فغير مطرد ثم قيل بنساق فقط قيد البسطة
 مع قيد الحدوده ويرجع الامر لرواية مطلق ذكر الله وحل
 حمل المطلق على القيد ان اتحاد القيد لعدم المعارض فاطم بينهما
 حينئذ توكيد واحتياط وقد افتر كثير على البسطة كقولها
 ما لك رضي الله عنه والحد ال فيه الحقيقة ككل معروف
 والتعريف خبر عنه صور وفي الحقيقة تصور على حذف ايم
 فلا يلزم الحكم على المعرف قبل تمام تصوره وباحاجة الابداء

من تعالها في زوايا حرم التساوي
 من تعالها في زوايا حرم التساوي
 من تعالها في زوايا حرم التساوي
 من تعالها في زوايا حرم التساوي